العلاقات الأمريكية -الإيرانية في ظل توجهات بايدن

أ.محمد بن صقر السلمي
استاذ الأدب والتاريخ الإيراني الحديث -جامعة أم القرى

عندما انسحب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي في مايو ٢٠١٨م، خرجت تسريبات عن لقاء جمع بين وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري، ورئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية كمال خرازي، وقيل إن كيري نصح الإيرانيين بالصبر على عقوبات ترامب، وعدم المساس بالاتفاق النووي، وذلك حتى الانتخابات الرئاسية التي إذا ما فاز الديمقراطيون بها فإنهم سيتراجعون عن سياسة ترامب.

جرت الأحداث حيث راهن الديمقراطيون وإيران، ورحل ترامب وفاز مرشح الحزب الديمقراطي جو بايدن بالانتخابات الرئاسية، لكن على ما يبدو تجاوز الواقع الآمال والتوقعات، ووجدت إيران نفسها أمام مطالب وشروط من جانب إدارة بايدن بشأن العودة للاتفاق النووي ربما لا تختلف في مضامينها عن مطالب وشروط ترامب، الاختلاف أن ما كان يريده ترامب بالضغط يريده بايدن بالدبلوماسية.

ففي أول لقاء متلفز في السابع من فبراير ٢٠٢١م، وردا على سؤال بشأن إمكانية العودة للاتفاق النووي قبل أن تتراجع إيران عن الالتزام بالاتفاق قال بايدن بحسم "لا"، وفي الوقت نفسه يتحدث مسؤولون في الإدارة الجديدة عن تعديل الاتفاق وتوسيع نطاق المشاركة فيه، وكذلك ربط العودة للاتفاق بالتفاوض حول قضايا أخرى كالصواريخ الباليستية وسلوك إيران الإقليمي، على الجهة المقابلة وفي اليوم نفسه أعاد المرشد التأكيد أنه لا تراجع عن تخفيض الالتزامات النووية قبل رفع العقوبات، وكان قد صرح من قبل أنه لا مفاوضات بشأن البرنامج الصاروخي، أو دور إيران الإقليمي.

مع أن الدبلوماسية تظل شعار المرحلة بحسب مواقف وتصريحات المسؤولين على الجانبين، لكن دون بدأ هذه المفاوضات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مرحلة من عض أصابع، سيوظف خلالها بايدن إرث ترامب من أجل الوصول إلى اتفاق شامل مع إيران، بالمقابل ستحاول إيران أن تعزز من أوراق ضغطها لتسريع مسار المفاوضات والخروج من الأزمة الخانقة التي تعاني منها جراء العقوبات واستراتيجية الضغوط القصوى.

في هذا الإطار ستحاول هذه الورقة إثبات هذه الفرضية من خلال تناول العناصر الآتية:

أولا: الموقف الإيراني من توجهات إدارة بايدن

يعمل فريق بايدن على ترجمة توجهاته بشأن إعادة إحياء الاتفاق النووي، عبر بناء رؤية ومسار موثوق للتفاوض مع إيران، وقد أظهرت تصريحات المسؤولين المعنيين بملف إيران الخطوط العريضة للمقاربة المحتملة، أولى هذه الخطوط هي إحياء مسار الدبلوماسية، ويظهر ذلك من اختيار روبرت مالي مبعوثا خاصا لإيران، وهو كان أحد مهندسي الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥م، وله نجاحاته السابقة في المفاوضات بشأن القيود على البرنامج النووي الإيراني كما يحظى بثقة وزير الخارجية الأمريكي بلنكن[١].

ضمن مسار الدبلوماسية هناك أولوية للتعامل مع الملف النووي بالنظر إلى المسؤولية الأمريكية فيما يتعلق بمسألة الحد من انتشار الأسلحة النووية على المستوى الدولي، خصوصا أن إيران اتخذت خطوات تصعيدية وتجاوزت الالتزامات النووية ردا على العقوبات الأمريكية أثناء فترة ترامب، وقد أكد مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان على أن من الأولويات القصوى والمبكرة لإدارة بايدن "التعامل مع أزمة متصاعدة مع إيران، مع اقترابها من الحصول على ما يكفي من المواد الانشطارية لامتلاك سلاح نووي"[٢].

كذلك يجري الحديث عن إطار تفاوضي لا يقتصر على العودة للاتفاق النووي، لكن إطار أوسع يشمل توسيع الاتفاق وإطالة مدياته الزمنية، مفاوضات متابعة بمشاركة أطراف إقليمية لتسوية الخلافات بشأن ملف الصواريخ الباليستية، معالجة ملف السلوك الإقليمي وأخيرا ملف حقوق الإنسان، بوصفها معا تمثل حزمة تهديد واحدة تؤثر على الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، وبالفعل بدأت إدارة بايدن التشاور مع الحلفاء الأوروبيين والشركاء الإقليميين وأعضاء الكونجرس بهذا الشأن.

بهذا يمكن القول إن بايدن ليس بصدد عودة مجانية إلى الاتفاق النووي بل يهدف إلى الوصول إلى اتفاق معدل، وقد ظهر ذلك من الحديث عن طلب بلينكن من المبعوث الأميركي الجديد لإيران روبرت مالي تشكيل فريق تفاوض يتكون من دبلوماسيين وخبراء، لهم مواقف مختلفة بشأن مستقبل الاتفاق النووي، والاستعانة كذلك بأشخاص ممن يوصفون بالصقور، وذلك لصياغة استراتيجية متوازنة ومتكاملة للتعامل مع إيران.

بخصوص موقف إيران من هذه التوجهات الأمريكية، فإن المرشد على خامنئي قد حدد موقف إيران بقوله أننا: "لا نصر على عودة الولايات المتحدة للاتفاق، ولا نستعجل ذلك، لكن لنا مطلبا منطقيا هو رفع العقوبات"(٣) ، بمعنى إذا كان من المقرر أن تعود الولايات المتحدة للاتفاق دون أن تفي بالتزاماتها فلا فائدة من عودتها، كما رفض خامنئي ما وصفه بقلق الغرب من نفوذ إيران الإقليمي، مؤكدا "التزام طهران بدعم حلفائها في الشرق الأوسط"، وأن وجودها الإقليمي "ضرورة يجب أن تكون وسوف تستمر"، ورفض خامنئي التخلي عن برنامج بلاده الصاروخي، وأشار إلى أن هذا البرنامج "أجبر أعداء إيران على مراجعة حساباتهم".

بحسب المرشد فإن موقف إيران مناقض بالكلية للموقف الأمريكي حيث تطالب إيران برفع العقوبات أولا وعودة التزام الولايات المتحدة ببنود الاتفاق النووي والوفاء بالتزاماتها، باعتبار أنها هي من خرجت منه وأخلت ببنوده(٤)، وترفض تعديل الاتفاق، ولا ترغب في مشاركة أطراف أخرى في الاتفاق، وعدم إضافة أية قضايا أخرى إليه.

لكن بجانب موقف المرشد ورغبة الإصلاحيين في إيران في عدم فقدان الدبلوماسية، تطرح الحكومة الإيرانية على لسان الرئيس روحاني ووزير الخارجية ظريف خطتها القائمة على سياسة "التزام مقابل التزام"، بمعنى أن إيران بحسب روحاني "ستتبع سياسة خطوة مقابل خطوة، وبيان مقابل بيان، وتنفيذ الإجراءات مقابل تنفيذ الإجراءات، وبحسب ظريف "إذا يريدون العودة للاتفاق النووي، وينفذوا التزاماتهم، سننفذ نحن أيضا ذلك، وإذا يوقع بايدن الأمر التنفيذي، سنوقع بدورنا، وعندما يُنفذوا، ننفذ نحن أيضا".

على ضوء هذه السجالات والمواقف المتباينة يمكن ملاحظة الفجوة بين الجانبين، وذلك على النحو الآتي:

١. تباين المواقف بشأن اتفاق ٢٠١٥م: تأمل إيران في إعادة الحياة للاتفاق النووي نفسه وبدون تعديلات في أقرب وقت ممكن ومن دون تحمل تكلفة حقيقية أو تقديم تنازلات جوهرية(٥)، بينما تبدو الولايات المتحدة أكثر تأنيا بشأن العودة رغم المخاوف بشأن الملف النووي، وترغب في الوصول إلى اتفاق جديد وشامل.

٢. الخلاف بشأن إدراج ملف الصواريخ والسلوك الإقليمي في المفاوضات: ترفض إيران التفاوض حول أي قضايا أخرى، فظريف عبر عن موقف بلاده بقوله "إن الاتفاق النووي وقعت عليه بلاده ومجموعة "٥+١"، وصدقت عليه الأمم المتحدة، وإنه لا يمكن إضافة أي ملف إلى الاتفاق لم يكن مدرجا فيه"، في حين أن الولايات المتحدة تصر على معالجة متكاملة للتهديدات التي تمثلها إيران وتقول الخارجية الأمريكية أن واشنطن "ستسعى لتعزيز الاتفاق ليشمل اتفاقات تركز على ملفات كالصواريخ الباليستية وأذرع إيران بالمنطقة".

٣. الخلاف حول مشاركة أطراف جديدة في المفاوضات: ترفض إيران أي تغيير في

بنود الاتفاق النووي المبرم في ٢٠١٥، أو إشراك أي أطراف جديده في المفاوضات بشأن العودة إليه، بوصفه اتفاقٌ دولي غير قابل للتفاوض، في حين أن الولايات المتحدة تسعي لمشاركة أطراف إقليمية في الاتفاق بحيث تضمن عدم وجود مقاومة له كما حدث مع اتفاق عام ٢٠١٥م مع تعديل بنود الغروب في الاتفاق.

٤. الخلاف حول رفع العقوبات: من وجهة نظر إيران لا تعتبر العودة للاتفاق ذات أهمية لإيران بدون رفع العقوبات والعودة إلى ظروف ٢٠ يناير ٢٠١٧م لأن الأكثر أهمية من العودة للاتفاق تأمين مكتسبات إيران ومصالحها وإخراج اقتصادها من الأزمة التي يواجهها ودبلوماسيتها من العزلة التي تعاني منها، في حين أن فريق بايدن يري أن العقوبات والضغوط القصوى التي فرضها ترامب توفر أداة قوية ومهمة للضغط على إيران من أجل الحصول على صفقة مناسبة ومقبولة إقليميا ودوليا فأنطوني بلينكن وزير الخارجية لبايدن يقول بشأن ملف إيران إن ترامب عمل عملا جيداً، وترك لنا استثمارا جيدا.

٥. الموقف من دفع التعويضات: تطلب إيران من الولايات المتحدة دفع تعويضات عن الخسائر التي تم فرضها على إيران خلال السنوات القليلة الماضية جراء العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس دونالد ترامب، يقدرها عضو مجلس الشورى علي رضا سليمي بمبلغ ١٥٠ مليار دولار، بالمقابل هذا الشرط مرفوض من جانب إدارة بايدن، بل ترى أنه من الممكن استكمال مسار العقوبات إذا لم تعود إيران للالتزام ببنود الاتفاق النووي.

٦. عدم الثقة وضمانات العودة للاتفاق: هناك حالة من فقدان ثقة متبادل، فمن جانب إيران هناك انعدام ثقة في تغيير السياسة الأمريكية بتغيير الرئيس وتكرار سيناريو ترامب، لذلك هي تبحث عن ضمانات لعدم تكرار ذلك، بالمقابل فإن العديد من

أعضاء فريق إدارة بايدن لا يثق بسلوك إيران في حالة إعادة إحياء الاتفاق النووي، لا سيما أن بعضهم لديه خبرة سلبية من سلوك إيران بعد توقيع اتفاق عام ٢٠١٥م.

٧. الخلاف حول طريقة العودة للاتفاق: طرحت إيران عودة متزامنة للاتفاق، وفق سياسة الالتزام مقابل الالتزام، لكن الولايات المتحدة ترى أنه لا تزال هناك خطوات يتعين على إيران اتخاذها قبل أن تبدأ الولايات المتحدة التحدث مع الإيرانيين أو قبول مقترحاتهم، وبدلا عن ذلك تنسق الولايات المتحدة سياساتها مع أطراف إقليمية ودولية لبناء مسار جديد للعودة.

٨. الخلاف حول آلية الوساطة لتسوية الخلافات: حتى الآن لا توجد أي محادثات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، ولا يميل الطرفان إلى إيجاد قناة تفاهم مباشرة، ومع ذلك لا تمانع طهران من الوساطة لتقريب وجهات النظر، لهذا دعا ظريف إلى وساطة أوروبية يقوم بها وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل لتحديد "التدابير التي يجب أن تتخذها الولايات المتحدة وتلك التي يجب أن تتخذها إيران"، مع توفير "آلية" إما لعودة "متزامنة" للبلدين إلى الاتفاق النووي، وإما "تنسيق ما يمكن القيام به"، لكن الولايات المتحدة أعلنت أنه من المبكر جدا الموافقة على اقتراح طهران القاضي بوساطة الاتحاد الأوروبي[٦]، وإن كانت الوساطة الأوروبية خلال المرحلة القادمة أمر لا مفر منه لترتيب العودة، مع احتمال أن تلعب روسيا دورا في هذه الوساطة بوصفها بالنسبة لإيران حليف موثوق به.

وفقا لذلك هناك تباين في المواقف وفجوة واسعة قد تعرقل الوصول إلى تسوية في الأجل القريب، وبالتالي من المتوقع أن يواصل الطرفان سياساته ويعزز أوراقه التفاوضية لتأمين مكاسب حيوية وتفادي تقديم تنازلات جوهرية، أو الاتجاه لتأمين بدائل لمسار التفاوض المتأرجح.

ثانيا: إيران وتعزيز فرص العودة غير المكلفة للاتفاق النووي (مراكمة الأوراق)

تتبني إيران سياسة تهدف إلى الضغط والمناورة من أجل تسريع العودة الأمريكية للاتفاق النووي وتعزيز مركزها على طاولة المفاوضات، وتشمل التحركات الإيراني على هذا الجانب ما يأتي:

١. التصعيد النووي

على الرغم من الادعاء الإيراني أن الأسلحة النووية ليس لديها مكان في استراتيجيتها الدفاعية وفي أيديولوجيتها بناء على فتوى الخميني التي تُحرم استخدام أسلحة الدمار الشامل، غير أن إيران امتلكت ورقة مساومة مهمة في مواجهة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي منذ الكشف عن طبيعة برنامجها النووي منذ قرابة عقدين، ظهر ذلك عبر مراحل مختلفة نجحت فيها إيران في الحفاظ على بقاء النظام وشرعيته مقابل تقديم تنازلات في هذا الملف الذي أجادت توظيفه بصورة لافتة، حدث في ولاية بوش الأبن عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، وحدث أثناء فترة أوباما في عام ٢٠١٥م، كما تكرر هذا السيناريو مع استعادة ترامب لسياسة الضغوط والعقوبات، حيث اتجهت إيران لموازنة هذه السياسة بتخفيض التزاماتها النووية.

مرة أخرى مع قدوم بايدن ولأجل الدفع بمسار التفاوض قدما مع عدم تقديم تنازلات جوهرية وتقييد مساحات التفاوض وحصره في أضيق الحدود، خفضت إيران التزاماتها برفع نسبة التخصيب إلى نحو ٢٠%، يعبر ظريف عن تلك السياسة بلا مواربة فيقول "ماذا سنفعل بالمواد النووية؟ يمكن العودة عن كل شيء.

كما أعلن ممثل إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كاظم غريب آبادي إن بلاده قامت بتركيب ٣٤٨ جهازا جديدا للطرد المركزي في منشأة "تطنز"، وإن هذه الأجهزة بدأت بالعمل فعليا، وتم حقنها بغاز اليورانيوم، كما تم بدء تركيب أجهزة أخرى في منشأة "فردو"، وأضاف آبادي أن قدرة أجهزة الطرد المركزي الجديدة تعادل ٤ أضعاف قدرة أجهزة الجيل الأول، تثير هذه المخاوف بصورة أساسية الولايات المتحدة والدول الأوروبية لا سيما أن الوكالة الدولية قد أكدتها في تقريرها في فبراير ٢٠٢١م.

وقررت إيران في ٢٣ فبراير ٢٠٢١م إيقاف العمل بالبروتكول الإضافة لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وبالتالي إنهاء الرقابة الدولية على برنامجها النووي وذلك بحسب القانون الذي أقره البرلمان، وجدير بالذكر أن القيود على عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستبدأ لكن عمليات التفتيش بموجب اتفاقية الضمانات ستستمر، وستستمر عمليات التفتيش الرئيسية والكاميرات المتعلقة باتفاقية الضمانات هذه كالمعتاد، رسالة إيران أنها لا تسعى إلى الخروج من معاهدة NPT، لأنها لا تسعى لصناعة السلاح النووي، لكنها تضغط على أمل أن تعود أطراف الاتفاق إلى التزاماتها بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن رسالة إيران قد وصلت من هذه الإجراءات التصعيدية، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي إن إيران ربما تكون على بعد أسابيع من امتلاك مواد لسلاح نووي.

٢. دعوة القوى الإقليمية للحوار

مع تنامي الضغوط بشأن ضرورة أن تشمل عملية التفاوض مع إيران السلوك الإقليمي وعلاقتها بالمليشيات وضرورة إشراك القوي الإقليمية في المفاوضات المتوقعة، سواء بضغط من القوى الإقليمية الأساسية أو من الدول الأوروبية، أو من داخل الولايات المتحدة نفسها، طرحت إيران مبادرتها للحوار الإقليمي-الإقليمي حول قضايا المنطقة، تضع إيران شرطا لهذه المفاوضات وهو عدم تدخل أي طرف أجنبي، باعتبار أن إرساء دعائم الاستقرار في الخليج العربي، يخص دول المنطقة فحسب، مع التأكيد على عدم إدراج هذه القضية ضمن المفاوضات مع الولايات المتحدة، وقد عبر عن ذلك مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية عباس عراقتشي خلال اجتماع مع وزير الخارجية الكويتي بتأكيده على "عنصري الحوار وعدم تدخل الدول من خارج المنطقة باعتبارهما مبدأين مهمين لتحقيق الأمن الجماعي في المنطقة".

في الواقع تناور إيران بالدعوة للحوار الإقليمي، وذلك رغبة منها في إبعاد أي مشاركة خليجية أو إقليمية في المفاوضات المتوقعة بشأن الملف النووي، بحيث تعتبر ذلك خطا من خطوطها الحمراء، وخبرة التعامل مع إيران تثبت أنها ليست جادة فيما

يتعلق بهذه المبادرات حيث أن سياساتها على الأرض تؤشر إلى أنها تتابع مشروعا توسعيا وتتدخل في شؤون بلدان المنطقة، ولم تتخلى أبدا عن توجهاتها الأيديولوجية والثورية، فضلا عن رغبتها الملحة في أن تصبح قوة تعديلية ورقما مؤثرا في ميزان القوة الإقليمي على حساب دول الجوار.

وتعول إيران على التناقضات بين القوى الإقليمية، ووجود مساحة للخلاف، فضلا عن تلاقي توجهاتها مع توجهات بعض دول الخليج كعمان وقطر والكويت في فتح نقاش وحوار إقليمي من أجل إيجاد صيغة أمنية إقليمية، بعيدا عن تدخلات القوى الدولية.

٣. إعادة تقديم إيران نفسها كشريك إقليمي في مكافحة الإرهاب

ومن المعروف أن إيران تستميت لتأمين النفوذ الذي راكمته خلال السنوات الماضية في المنطقة، من خلال متابعة عدد من السياسات، أهمها الحفاظ على العلاقة الوطيدة مع الميليشيات التابعة لها في عدد من الدول فضلا عن العلاقة مع بعض الحكومات الحليفة، والدول الصديقة، فيما تسميه إيران بمحور المقاومة، لهذا في الوقت الذي تتصاعد فيه مطالب الولايات المتحدة بتفكيك الميليشيات كبادرة لتعديل سلوك إيران ودورها الإقليمي، سعت إيران إلى عملية إعادة هيكلة لعلاقاتها مع الميليشيات لا سيما في العراق وسوريا، خصوصا أن هناك حالة من الضعف انتابت علاقة طهران بهذه الميليشيات بعد رحيل قاسم سليماني، عملية إعادة الهيكلة وترتيب العلاقة يأتي ضمن جهود إيران لتأمين نفوذها قبل أي محادثات ومفاوضات محتملة مع الولايات المتحدة، بحيث تكون رقما مهما في أي ترتيبات قادمة.

من جهة ثانية تشير بعض التقارير إلى دور مهم لإيران في توظيف تنظيم القاعدة وفتح المجال أمام عودة تنظيم داعش في العراق وسوريا، ويعد إعادة انتشار داعش وتنامي تهديداتها مفيدا لإيران بحيث تعطي لوجودها أهمية بوصفها شريكا في مكافحة الإرهاب والحد من أنشطة الجماعات المتطرفة، وإفساح المجال أمام تعاون إجباري مع الجانب الأمريكي في مواجهة هذه المخاطر، وقد كانت تلك استراتيجية مهمة عززت

حضور إيران في العراق وسوريا بعد ظهور داعش في ٢٠١٤م، كما إنها ستستفيد من ذلك في إضفاء شرعية على المليشيات ودورها في هذه المواجهة، ناهيك عن تخفيف ضغوط الحكومات والقوى الدولية من أجل تفكيك المليشيات ودمجها في المؤسسات العسكرية الرسمية.

يتضح من مجمل هذه السياسات أن إيران تحاول أن تفرض معادلة إقليمية معقدة تستلزم وجودها ودورها، وإلا فإنها سوف تربك المشهد وتعمل على الضغط على الوجود الأمريكي في المنطقة، مع تصعيد التهديدات ضد الحلفاء الإقليميين، وتهديد حركة الملاحة البحرية في الخليج وعبر الممرات الاستراتيجية في المنطقة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، باعتبار أن هذه الخيارات هي الخيار البديل لعدم قبول دور إيران، وهي الاستراتيجية التي اعتمدتها منذ اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني والقيادي في الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس قبل عام قرب مطار بغداد في غارة جوية أميركية(٧).

٤. الضغط بورقة المحتجزين الأجانب ومزدوجي الجنسية

يعتبر المحتجزون الأجانب ومزدوجو الجنسية أحد أوراق الضغط التي توظفها إيران لمساومة الولايات المتحدة والقوى الغربية، تبدو أهمية هذه الورقة في تضمين ملف حقوق الإنسان في المبادرة الأمريكية للتفاهم مع إيران، وقد أشار بلينكن إلى أنه على إيران الإفراج عن المحتجزين الأميركيين، بغض النظر عن أي اتفاق معها، وسبق وعبر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو عن هذا الانزعاج بوصفه هذه الحملة الإيرانية بشأن مزدوجي الجنسية بالبشعة وطالب طهران بوقفها فورا، كما سبق وقال وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون أثناء زيارته إيران في ٢٠١٧م بأنه "لا يجب استخدام سجن الأبرياء أداة للضغط الدبلوماسي"، كذلك أكد فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي بحق مزدوجي الجنسية بأن إيران تستخدم هذه السياسة بصورة ممنهجة فيما يعرف بدبلوماسية الرهائن(٨).

تجيد إيران توظيف ورقة المحتجزين الأجانب لديها، أو الإيرانيين الذين يحملون جنسيات أجنبية، وتحاول أن تضع هذا الملف إلى جانب الملفات الأخرى على طاولة المفاوضات، تستفيد إيران من ذلك على أكثر من جانب، فهو في البداية ملف غير مكلف سياسيا في المفاوضات، ويدخل ضمن التنازلات التي تقدمها طهران، ومن ثم فإنه يوظف للحد من تنازلاتها في ملفات أخرى أهم، وقد وضع مجيد تخت روانتشي، مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة هذه الورقة ضمن استراتيجية إيران بقوله: "نحن مستعدون لتبادل شامل لجميع الأسرى والمعتقلين مع الولايات المتحدة وهذا اقتراح بسيط وواضح".

وربما يكون احتجاز إيرانيا يحمل الجنسية الأمريكية في ٢٥ يناير ٢٠٢٠م، وغيره من الأجانب خلال العام الماضي يؤكد أن إيران تتابع سياسة احتجاز الرهائن خلال المرحلة الراهنة للاستفادة منها في المفاوضات المرتقبة مع الولايات المتحدة.

٥. تأمين تأييد روسيا والصين

تراهن إيران على الدعم الروسي والصيني لموقفها، وتؤكد على أهمية طمأنة الجانبين على أنه في حالة إذا تم العودة الاتفاق النووي ورُفعت العقوبات، فلن تُقلص إيران من صداقتها مع هذه الدول، وأنها ستستفيد على نحو أكبر من علاقاتها التجارية واستثماراتهم، لهذا كثفت إيران من تعاونها وسعت إلى تأمين اتفاقيات شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع مسار متواز للدبلوماسية النشطة مع الجانبين، لا سيما أن الدولتين كان لديهما شكوك في استعجال الإيرانيين للتعاون مع الأطراف الغربية على حساب الصين وروسيا بعد توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م، لكن بعد تجربة ترامب ومع احتمال تكرار سيناريو الفشل في التفاهم فإن مسار إيران الواضح هو ترسيخ العلاقة مع الصين وروسيا كقوتين موازنتين للولايات المتحدة أوروبا، وتم البدء بتوقيع اتفاق تعاون متعدد المسارات سيستمر نحو ٢٥ مع الصين، كما أن اتفاقيات التعاون مع روسيا تسير على قدم وساق، وهي اتفاقيات بنيوية لها صلة بفتح أفاق اقتصادية لتفادي أي عقوبات غربية محتملة، منها مؤخرا الاتفاق حول تجارة

الترانزيت ومشاريع نقل البضائع، وتطوير خطوط السكك الحديدة في إطار ممر الشمال الجنوب.

٥. توفر بيئة مناسبة للوساطة الدولية

توفر الأوضاع الراهنة بيئة مناسبة للوساطة بين الولايات المتحدة وإيران، فالطرفين لديهما استعداد للانخراط في مفاوضات حقيقية لتسوية الصراع وإعادة إحياء الاتفاق باعتباره يمثل مصلحة حيوية لكل منهما، وهنا يبرز دور الاتحاد الأوروبي وروسيا، باعتبارهما الطرفين اللذين لديهما صفات المفاوض المقبول والقادر على التأثير على أطراف الأزمة، فالولايات المتحدة من جانبها فتحت قنوات مهمة للتنسيق مع الدول الأوروبية بشأن مسألة العودة للاتفاق النووي، وقد جرت مشاورات بالفعل بين وزير الخارجية الأمريكي ووزراء خارجية دول الترويكا، وكذلك بين المبعوث الخاص لإيران وبعض الدول الأوروبية.

بينما كانت موسكو قبلة للمسؤولين الإيرانيين حيث زارها محمد جواد ظريف في ٢٥ يناير ٢٠٢١م، وبحث مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مسألة العودة للاتفاق النووي، كما عاد وزارها رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف في الثامن من فبراير والتقى خلالها نظيره الروسي رئيس الدوم وسلمه رسالة من خامنئي إلى بوتين، وقد انبثقت عن هذه الجهود مبادرة طرحها مندوب روسيا الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، ميخائيل أوليانوف، تدعو إلى الولايات المتحدة وإيران إلى محادثات ضرورية لإحراز تقدم في الاتفاق النووي، مشيرا إلى أنه سيكون من المقبول عقد اجتماع غير رسمي متعدد الأطراف بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة.

وكان ظريف قد دعا من قبل إلى وساطة أوروبية باعتبار أن الاتفاق النووي أوجد لجنة مشتركة منسقها هو مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وهو الآن جوزيب بوريل الذي يمكنه القيام بنوع من تنسيق التحركات المطلوبة من الولايات المتحدة والأعمال التي يتعين على إيران القيام بها.

ثالثا: إيران وتحديات العودة للاتفاق النووي

هناك جملة من التحديات الإجرائية يواجهها النظام خلال المرحلة الانتقالية الراهنة، تتعلق الإشكالية الأولى بمن يبدأ الخطوة الأولى، حيث تعتبر إيران أن الولايات المتحدة، هي من غادرت الاتفاق النووي، وأنه يتعين عيلها العودة أولاً إلى الاتفاق النووي، ثم تعود طهران إلى تنفيذه بالكامل مرة أخرى، غير أن واشنطن تشترط عودة إيران لالتزاماتها وفق الاتفاق النووي اولا.

الإشكالية الثانية تتعلق برفع العقوبات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن إدارة ترامب فرضت عقوبات واسعة النطاق على إيران بعد انسحابها من الاتفاق النووي، هذه العقوبات تم نقل بعض منها من تحت طائلة العقوبات النووية إلى العقوبات المتعلقة بالإرهاب وحقوق الإنسان، ولا شك إن التنفيذ السليم والكامل للاتفاق النووي، سيتطلب رفع بايدن لهذه العقوبات، وهنا تبقى الإشكالية فيما إذا كان بايدن سيوافق على التنازل عن العقوبات التي فرضها ترمب، لأنه سيخسر بذلك أهم ورقة ضغط على إيران، وأي وقت سيحتاجه، ومن جهتها يتطلب عودة إيران إلى التزاماتها موافقة من جانب البرلمان، الذي يهيمن عليه المتشددون، ومن المتوقع أن يعرقل المشرعون المحافظون أي خطوات قد تصب في صالح الإصلاحيين بما قد يعزز فرصهم في الانتخابات الرئاسية في منتصف ٢٠٢١م.

الإشكالية الثالثة تتعلق بـ "التعويضات"، إذ في حال أصرت إيران على هذا الطلب ووافقت عليه الولايات المتحدة؛ فإن إيجاد آلية لتعويض الخسائر التي تكبدتها إيران بسبب انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، سيمثل أحد التحديات الأخرى.

الإشكالية الرابعة وتتعلق بـ"الضمانات"، في حالة عودة بايدن إلى الاتفاق النووي، سيكون لدى إيران وكافة اعضاء الاتفاق النووي سؤالًا عن ضمانات عدم انسحاب الرئيس الأمريكي التالي من الاتفاق النووي، خصوصا أن العودة ستعيد للولايات المتحدة حق استخدام "آلية سناب باك"، وتسمح هذه الآلية في الاتفاق النووي بإعادة عقوبات مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، في حالة عدم التزام إيران بعهودها،

كذلك ترغب الولايات المتحدة في توسيع المديات الزمنية للاتفاق، أو ما يعرف ببنود الغروب وذلك في إطار تشديد الضمانات النووية على إيران، وهو أمر ترفضه طهران[٩].

وبجانب هذه التحديات الإجرائية هناك عدد من التحديات الأخرى أهمها:

١. الخلافات الداخلية والمنافسة بين التيارات السياسية

هناك تحديات داخلية في إيران تفرض نفسها على مسألة العودة للاتفاق النووي، حيث ما يزال الملف النووي محل استقطاب داخلي باعتباره أحد القضايا المهمة التي تعكس التنافس والصراع الداخلي بين الفصائل، وقد حذر ظريف من تأثير هذا الصراع يقوله إن "سياسة إيران تجاه الاتفاق النووي لا تتعلّق كثيراً بالحكومات، وأنا أطالب جميع الأصدقاء من كلا التيّارين بعدم جعل الاتفاق النووي قضية انتخابية. قضية الاتفاق هي قضية معيشة الشعب والاعتراف بحقوق إيران"[١٠].

إذ بينما يعارض المتشددون الاتفاق النووي ولديهم شكوك كبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا، فإن مسألة العودة للاتفاق ورفع العقوبات أحد أولويات الإصلاحيين خلال هذه المرحلة، مع ما يمثله ذلك من إعادة ترميم لشرعيتهم التي بلغت أدنى مستوياتها منذ انسحاب ترامب من الاتفاق، وهو الحدث الذي استغله التيار المحافظ للتأثير على شرعيتهم بصورة مؤكدة، ظهرت مؤشراتها في الانتخابات البرلمانية في فبراير ٢٠٢٠م، بحيث تم خلالها إقصاؤهم من الساحة بدون مقاومة تذكر، ويحاول المحافظون عرقلة أي مفاوضات مع الجانب الأمريكي خلال الفترة القادمة وحتى يوليو ٢٠٢١م موعد الانتخابات الرئاسية في إيران، حتى لا تفضى أي انفراجة في هذا الملف إلى تعزيز حظوظ الإصلاحيين في الفوز بالرئاسة.

وقد انعكس هذا الصراع بين الفصائل على تضارب وجهات نظر المؤسسات المختلفة من مسألة العودة للاتفاق النووي، بل ووضع العراقيل أمام تهيئة أجواء لإيجابية للدفع بالمفاوضات نحو الأمام، وقد دخل خامنئي على خط الصراع أحياناً، حينما اعتبر "بعض المؤسسات الداخلية تسعى لتعزيز قوة البلاد، والبعض منها يضيع

الفرص، لكن قوة وصلابة إيران تزيد يوما بعد يوم رغم ذلك"[١١]، لكنه في أحيان أخرى تدخل المرشد لضبط التفاعلات التي بدت من وجهة نظر البعض خارج إطار المصلحة الوطنية.

اتضح تأثير هذا الصراع بجلاء على مسألة العودة للاتفاق النووي عندما استبق البرلمان تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد بتشريع ألزم فيه الحكومة الإيرانية ببدء التخصيب بنسبة ٢٠%، كما أمهل القرار شهرين لرفع كافة العقوبات المفروضة على إيران، وإلا فإنه سيتعين على الحكومة الإيرانية الانسحاب من البروتوكول الإضافي، وبعد ثلاثة أشهر، سيتم تشغيل ما لا يقل عن ١٠٠٠ جهاز طرد مركزي من الجيل الثاني، وذلك بهدف تعقيد المشهد، واعترض الرئيس روحاني على هذا القانون قبل أن يضطر للامتثال له بعد مصادقة مجلس صيانة الدستور، وتشرع حكومته في تنفيذ بنوده الخاصة بإنهاء التزاماتها النووية، ومنها إنهاء العمل بالبروتكول الإضافي ووقف عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران بحلول الثلث الأخير من فبراير ٢٠٢١م.

٢. الضغوط الداخلية على بايدن بعدم العودة عن مسار الضغط

نظرا لأن السياسة الخارجية الأمريكية لا يحددها الرئيس وحده بل هيئة الحكم، الكونغرس، مجلس النواب، مجلس الشيوخ، العسكريين، الأجهزة الأمنية والتيارات السياسية، فإن هناك تحديات فيما يتعلق بشأن ملف إيران ومسألة العودة للاتفاق النووي. والملاحظ أن هناك اختلاف في وجهات النظر بين أعضاء إدارة بايدن أنفسهم تجاه التعامل مع الملف الإيراني، هذا إلى جانب معارضة المشرعين الجمهوريين في الكونغرس لأي تحولات جذرية بشأن التعامل مع ملف إيران لا سيما مسألة رفع العقوبات كما سيراقبون كيف تمضي الإدارة في تنفيذ العقوبات التي تقرر الإبقاء عليها، وقد نصح وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر إدارة بايدن بألّا يعكس بأي حال من الأحوال قرار الرئيس ترامب بسحب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي محذرا من بدأ سباق تسلح نووي كارثي في الشرق الأوسط[١٢].

وقد بدأت بالفعل تحركات من عدد من الأعضاء الجمهوريين لمقاومة توجهات بايدن، وذلك بتقديم مشروع قرار في مجلس الشيوخ يعارض عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، كذلك يعارض نواب بعضهم ديمقراطيين رفع العقوبات عن طهران من دون تغييرات وتعهدات فعلية وملموسة من قبلها، تشمل برنامج الصواريخ الباليستية وأنشطتها المزعزعة في المنطقة، وتمارس اللوبيات التابعة لدول إقليمية ضغوطا مكثفة لعرقلة عودة إيران إلى الاتفاق النووي.

عدم إبداء إيران مرونة كافية قد يعقد الامور بصورة كبيرة، وقد تتجه الولايات المتحدة لاتباع استراتيجية أكثر صرامة تجاه إيران، وهناك فرصة لـ"بايدن" تتمثل في استخدام موروث "ترامب" لمصلحته دون التخلي عن الرغبة في سلك مسار الدبلوماسية، وقد سبق وقال بايدن إن الضغط الأقصى فشل في احتواء إيران ولم يكن فعالا، لذا يجب إضافة عقوبات ذكية.

بعض الساسة في واشنطن يطالبون بايدن باستغلال عقوبات ترمب كأداة ضغط على إيران لإجبارها على قبول تعهدات أخرى تتجاوز الاتفاق النووي، لهذا على الأغلب لن ترفع الولايات المتحدة العقوبات بدون ان تحصل من إيران على تنازلات أساسية، خصوصا أن الاقتصاد الإيراني يعاني شللا بسبب العقوبات واخفاض الصادرات النفطية تحديدا، وقد بلغت تقديرات صندوق النقد الدولي للاحتياطات الإيرانية المتاحة في أكتوبر ٢٠٢٠ لنحو ٨،٨ مليار دولار، أي بانخفاض ٩٠٪ عن الستة الأشهر السابقة، وقد يؤجل بايدن أي تفاهمات لخفض الاحتياطات إلى أدني مستوياتها(١٣).

ولا شك أن دخول القرارات الإيرانية بشأن إنهاء أعمال الرقابة وايقاف العمل بالبروتكول الاضافي لمعاهدة الحد من الانتشار في ١٩ فبراير ٢٠٢١م، قد يزيد المخاوف الأمريكية من تحول إيران إلى قوة نووية مما سيعقد أمن المنطقة، وفي هذه الحالة لن تقف الولايات المتحدة في موقف المشاهد، في هذا السياق أكد المتحدث باسم البنتاجون جون كيربي بأن بلاده على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالحها هناك، وأنها لا تزال تحافظ على وجود قوي للغاية لردع النزاع في المنطقة ولدعم الشركاء

والأصدقاء هناك، وأشار إلى أن البنتاغون يسعى لتوفير خيارات للرئيس الأميركي جو بايدن للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة(١٤).

٣. ضغوط القوى الإقليمية للتأثير على مسار التفاوض

فرضت المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م واقعا جديد، بحيث أصبح من الصعب أن تنفرد إدارة بايدن باتخاذ قرار مستقل بالدخول في مفاوضات مع إيران والعودة للاتفاق النووي، من جهة ثانية أصبح واضحا أن الرهان على أن الانفتاح قد يفضي إلى تغيير سلوك إيران ودمجها في تفاهمات وأطر دولية وإقليمية للتعاون أمر محفوف بالمخاطر ولم يؤدي إلى نتيجة مثمرة، ومن ثم فإن الاستقرار أصبح مرهونا بمقاربة جديدة لا تتجاوز دور إيران في حالة عدم الاستقرار الراهنة في الشرق الأوسط.

من جانبها تضغط القوى الإقليمية من أجل ألا تعاود الولايات المتحدة إحياء الاتفاق النووي بدون الأخذ بالاعتبار مصالح القوى الإقليمية، في هذا السياق يزور رئيس الموساد يوسي كوهين الولايات المتحدة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وسيعرض أمام إدارة الرئيس جو بايدن معلومات استخبارية، في محاولة لمنعها من العودة إلى الاتفاق النووي، وذكرت مصادر إعلامية إسرائيلية أن كوهين سيعرض على المسؤولين الأميركيين معلومات استخبارية حساسة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، والتمركز الإيراني في سوريا، وتمويل ما تصفها بأنشطة إرهابية في الشرق الأوسط.

تجاوز الولايات المتحدة للمواقف الإقليمية المناهضة للدور الإيراني، سوف يجعل بعض القوى الإقليمية تكرس طاقتها وإمكانياتها وربما تعاونها من أجل مقاومة أي سياسة تقودها الولايات المتحدة، وربما تتجه إسرائيل لشن هجوم على إيران، وقد دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، بايدن إلى عدم العودة إلى الاتفاق النووي وهدد وزير الاستيطان الإسرائيلي، تساحي هانغبي بإمكانية شن بلاده هجوما على المنشآت النووية الإيرانية، معتبرا أن على الإسرائيليين التصرف بشكل مستقل عن الموقف الأميركي وترأس رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، اجتماعا مطلع يناير

٢٠٢١ بمشاركة مسؤولين عسكريين وسياسيين لمناقشة الميزانية المطلوبة لضربة محتملة على إيران، إذا لزم الأمر، ومن غير المتوقع أن تتجاوز إدارة بايدن وجهات نظر اسرائيل(١٥).

ولا تعد الدعوة للحوار الإقليمي-الإقليمي بعيدة عن مخاوف إيران من التحالفات الدولية والإقليمية المناهضة، والتي شهدتها المنطقة خلال الفترة الأخيرة، بداية من المبادرات الأمنية التي تبناها ترامب وسعيه لإعادة هيكلة المحاور الإقليمية وتدشين آليات لحماية الأمن الإقليمي والخليجي، وطرحت إيران في مواجهتها مبادرة الأمل وأمن هرمز، وصولا إلى دعوة روحاني للحوار والتفاهم وإقامة علاقات أخوية مع دول الخليج، وذلك ردا على اتفاقيات إبراهام بين الكيان الإسرائيلي وبعض دول الخليج، وهي الاتفاقيات التي تعتبرها إيران تستهدف أمنها ومصالحها القومية والحيوية بصورة مباشرة، حيث قال روحاني في هذا السياق"خلق موطئ قدم لإسرائيل سيكون عاملا لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة... نستغرب من أن ترى بعض دول الجوار أمنها مرتبطا بالكيان الصهيوني المجرم المعادي لكافة دول المنطقة والعالم الإسلامي"(١٦).

٤. تحول مواقف الترويكا الأوروبية وتقارب وجهات النظر مع الإدارة الجديدة

بالنظر إلى توجهات بايدن بإعادة تأسيس العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية بعد الانتكاسة التي تعرضت لها العلاقات أثناء ولاية ترامب وانعكاسات الخلافات على الموقف الأوروبية من الملف الإيراني، فإن تشكيل جبهة واحدة قد يسهم في تنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بملف إيران، خصوصا أن الترويكا الأوروبية ترى أن العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران لا تكفي، بل تدفع باتجاه اتفاق جديد مع إضافات، تشمل برنامج الصواريخ الباليستية، ودور إيران الإقليمي باعتبار ذلك مصلحة أوروبية، بل طالب مكتب الرئيس الفرنسي بعودة إيران إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النووي قبل عودة أمريكا إليه.

وقد أشار جيك سوليفان مستشار الأمن القومي في الخامس من فبراير ٢٠٢١م إلى أن إدارة بايدن تعمل بنشاط في نقاشات مع الشركاء الأوروبيين، وأن تلك المشاورات ستؤدي إلى تشكيل جبهة موحدة أوروبية – أميركية حول الاستراتيجية التي سيتم تنفيذيها(١٧).

برزت ملامح التنسيق عبر الأطلسي في محادثات المبعوث الأميركي لإيران روبرت مالي مع مسؤولين من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، فضلا عن محادثات تالية ناقش خلالها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن مع نظرائه من بريطانيا وفرنسا وألمانيا حول التعاون بشأن ملف إيران، وقد قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان بشأن هذه المحادثات "أجرينا محادثات مستفيضة ومهمة بشأن إيران لنعالج معا التحديات النووية وتحديات الأمن الإقليمي"، وتعتبر هذه المحادثات استكشافية في إطار توجهات واشنطن، لبحث الملف مع الشركاء في الداخل والخارج قبل صياغة استراتيجية واضحة. وقد قال متحدث الخارجية الأمريكية بأن هذه المحادثات "ضرورية من أجل إقناع إيران باستئناف امتثالها للاتفاق النووي، ومعالجة عدد من القضايا التي تشكل مصدر قلق بالنسبة لطهران"، ومن جهته، قال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي بيتر ستانو إن الاتحاد ينسق بين واشنطن وطهران وكل الأطراف بشأن الاتفاق النووي. وأضاف أن للدبلوماسية دورا رئيسيا في مسار العودة للاتفاق وقال أن الاتحاد الأوروبي يريد التأكد من عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي وعودة إيران لالتزاماتها بالاتفاق، وقال أن عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي يمكن أن تشكل منطلقا لحوار موسع حول الأمن والاستقرار بالمنطقة(١٨).

خلاصة

رغم أن مسار الدبلوماسية يمثل أولوية بالنسبة لإيران، لكن تراهن إيران على مراكمة عدد من أوراقها واستغلال رغبة إدارة الرئيس الأمريكي الجديد وأعضاء إدارته في العودة لمسار الدبلوماسية من أجل عودة آمنة إلى الاتفاق النووي مع عدم تحمل تكاليف إضافية أو تقديم تنازلات حقيقية لا سيما فيما يتعلق بتعديل سلوكها الإقليمي، أو

وقف تهديداتها الصاروخية التي تخطت حدود الاستراتيجية الدفاعية التي طالما تـــردد انها تعتنقها، لذلك فإنها سوف ترفع من سقف تهديداتها النووية، وستحاول أن تربـــك المشهد الإقليمي عبر مزيد من التصعيد والمواجهة المحسوبة غير المباشرة، لكن لدي إدارة بايدن فرصة كبيرة ممثلة في الأرث الذي تركته إدارة ترامب، ويضاف إلى ذلـــك وجود قدرة أمريكية على استعادة الإجماع الدولي بشأن إيران، لا سيما أن إيران تمادت في تخفيض التزاماتها النووية، وتخطي برنامجها النووي مستويات المعقول، فضلا عن عدم قدرة النظام على تحمل سنوات إضافية من العزلة والضغوط، هذا الـــتـــنـــافـــس والصراع بين الجانبين الأمريكي والإيراني وقدرة كل طرف على تحمل ضغوط الطـــرف الآخر ستكون عاملا مهما في تحديد الصفقة المتوقعة التي على ما يبدو أن إدارة بايدن تريدها صفقة شاملة تعالج أخطاء الماضي، فيما تريدها إيران صفقة محدودة كما كـــان الحال في صفقة عام ٢٠١٥م من أجل متابعة مشروعها نفسه.

المصادر

١. أعلن جو بايدن عن موقفه من الاتفاق النووي في سبتمبر ٢٠٢٠م عن تبني مسار موثوق للعودة إلى الدبلوماسية، بحيث إذا عادت إيران إلى الامتثال الصارم للاتفاق النووي، فستعاود الولايات المتحدة الانضمام إلى الاتفاق كنقطة انطلاق لمفاوضات المتابعة .وكالة ايسنا، https://bit.ly/2Y9JcLp

2. Reuters, Biden priority is dealing with Iran's growing fissile material stockpile – Sullivan, (JANUARY 29, 2021), accessed on: 10 Feb 2021, *http://reut.rs/3qcyujK*

٣. بي بي سي عربي، خامنئي: لا نستعجل عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي، (٨ يناير ٢٠٢١م)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١، *http://bbc.in/2L653Av*

٤. سبوتنيك عربي، الرئاسة الإيرانية ترد على الخارجية الأمريكية: لم نغادر الاتفاق النووي حتى نعود له، (٢٩ يناير ٢٠٢١م)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١، *https://bit.ly/2Lr4LV2*

5. https://bit.ly/3oeAgip

6. Reuters, U.S. cool to, but does not reject, Iran's idea on reviving nuclear deal, (FEBRUARY 2, 2021), accessed on: 12 Feb 2021, *http://reut.rs/2LGbVFd*

٧. الجزيرة، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، خلال استقبال وزير خارجية العراق.. إيران تطالب بإخراج القوات الأميركية من المنطقة ردا على اغتيال سليماني، (٣ فبراير ٢٠٢١م)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، *http://bit.ly/370h5TF*

8. Mohammed Al-Sulami, Nuclear talks should also aim to end Iran's hostage diplomacy, Arab News, (Feb 01, 2021), accessed on: 11 Feb 2021, *http://bit.ly/2Z4h7Wv*

٩. وكالة ارنا للأنباء، سيد حسين موسويان، ٩ مانع احياى برجام، (٣٠دى ١٣٩٩ هـ ش)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، *https://bit.ly/3sG9Jhy*

١٠. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية(رصانه)، ظريف: لن أترشّح للرئاسة ولا تستغلّوا الاتفاق النووي في الانتخابات.. و٣٧ منظّمة حقوقية تدعو المجتمع الدولي للاهتمام، (٠٦ فبراير ٢٠٢١م)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، *http://bit.ly/3tMTtfe*

١١. الجزيرة، الاتفاق النووي.. إدارة بايدن تعتزم تشكيل فريق تفاوضي مع إيران يتضمن خبراء من الصقور وطهران ترفض أي تغيير بالبنود، (٣ فبراير ٢٠٢١م)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، *http://bit.ly/2Z8kGe5*

12. New York Post, Henry Kissinger's wise warning to Joe Biden on the Iran nuke deal,(January 12, 2021), accessed on: 11 Feb 2021, *https://bit.ly/39t8rxr*

١٣. ١١ يناير ٢٠٢١، مايكل روبن، هو باحث مقيم في معهد "أمريكان إنتربرايز، المصدر: صحيفة "ذا تايمز أند ديموكرات"، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، *https://*

bit.ly/3sm4OC7

١٤. الجزيرة نت، على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالحنا.. المتحدث باسم البنتاغون للجزيرة: تحول إيران لقوة نووية سيعقد أمن المنطقة، (٤ فبراير ٢٠٢١م)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، *http://bit.ly/3p9gqWt*

15. Eric R. Mandel, A US-Israel defense treaty has benefits — and perils, the Hill, (8 Jan 2021), accessed on: 11 Feb 2021, *http://bit.ly/2Z37vew*

١٦. آر تي عربي، روحاني لتميم: لدينا إرادة للحوار والتفاهم وإقامة علاقات أخوية مع دول الخليج، (٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠م)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، *http://bit.ly/2NhX97O*

١٧. الشرق الأوسط، مجلس الأمن الأميركي لتقديم توصيات إلى بايدن حول ايران، (٠٦ فبراير ٢٠٢١ مـــ)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، *http://bit.ly/3tPWLOE*

١٨. الجزيرة، طهران تؤكد جديتها في الالتزام بالاتفاق النووي وتطلب من الأوروبيين التوسط لدى واشنطن لإنقاذه، (٢ فبراير ٢٠٢١م)، تاريخ الاطلاع: ١١ فبراير ٢٠٢١م، *http://bit.ly/3jCHf42*